مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 59-73
OEB Univ. Publish. Co.

الاستثمار في الطاقة والغاز القطري كاستراتيجية تدعم التنويع الاقتصادي

Investing in Qatari energy and gas as a strategy that supports economic diversification

أ.م.د. ناجي ساري فارس[1]

[1] جامعة البصرة (العراق)، najialmaliki1966@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/21 تاريخ قبول النشر: 2024/06/01 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:

تناول المقال الاستثمارات في قطاع النفط والغاز كاستراتيجية لدعم التنويع الاقتصادي في قطر من خلال مساهمة مشتقات النفط وتكرير الغاز في تنمية الصناعات المختلفة، باعتبار أن دولة قطر تعد من الدول الأولى في إنتاج وتصدير الغاز في العالم، ومناخ الاستثمار فيها ملائم لجذب المزيد من المشاريع الاستثمارية في الصناعات المختلفة نتيجة انخفاض مؤشرات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية والاجتماعية وكذلك انخفاض الفساد المؤسساتي.

ورغم وجود العديد من المشاريع الاستثمارية في دولة قطر خاصة في قطاعي السياحة والخدمات، إلا أن الهدف الأساسي كان تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبما أن معدلات نمو الاقتصاد القطري في تزايد مستمر، هذا ما جعل هناك تأثيرا إيجابيا للاستثمار على الاقتصاد القطري وخاصة في قطاع النفط والغاز.

الكلمات المفتاحية: النفط والغاز، المشاريع الاستثمارية، الاقتصاد القطري، مؤشرات اقتصادية.

تصنيف JEL : E29, B22.

Abstract:

This research attempts to highlight the importance of investing in the oil and gas sector as a strategy to support economic diversification in Qatar, considering that Qatar is one of the first countries in the production and export of gas in the world, and the investment climate in it is suitable to attract more investment projects in various industries.

Despite the existence of investment projects in Qatar, the research has found a positive impact of investment on the Qatari economy, especially in the oil and gas sector.

***Keywords**: Oil And Gas, Investment Projects, Qatari Economy, Economic Indicators.*

***Jel Classification Codes**: B22, E29*

***المؤلف المرسل:** ناجي ساري فارس.

1.مقدمة:

إن اعتماد قطر المتزايد على النفط والغاز، يجعل منها دولة معرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة اعتماد أسعار النفط والغاز على العرض والطلب والأزمات التي قد تحدث في العالم، وهناك سياسة اقتصادية تعمل مع توافر الموارد الطبيعية، إذ أن قطر تستغل مصادر الطاقة في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال سياسة استثمارية تعمل على استغلال الصادرات النفطية ومنها الغاز المسال، والفوائض من الإيرادات النفطية في تنويع الاقتصاد.

ومن خلال ذلك، فإن تأثير الاستثمار الإيجابي في تنويع الاقتصاد القطري يخفف من التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الريعي، وأن اعتمادها على الصناعة المحلية من المشتقات النفطية التي تعتبر من الموارد الطبيعية المتوفرة والرخيصة تؤدي إلى زيادة وتنويع الانتاج من الاستثمارات التي تقلل من تأثير تقلبات أسعار الأسواق العالمية للنفط، وتساهم في دعم التنويع الاقتصادي .

- مشكلة البحث :

بما أن الاقتصاد القطري يعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط والغاز لتغطية نفقات الموازنة العامة، لذلك فإن المشكلة المعالجة في هذا البحث هي كيفية اعتماد سياسة للاستثمار في قطاع النفط والغاز تدعم استراتيجية تنويع الاقتصاد القطري .

- فرضية البحث :

للإجابة على مشكلة البحث نضع فرضية مفادها أن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تطوير الاقتصاد القطري عن طريق تنويع الانتاج الصناعي والزراعي، من خلال استغلال الايرادات النفط والغاز واستغلالها في تطوير القطاعات غير النفطية .

- أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من المكانة التي يحتلها تنويع الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في تطوير الاقتصاد القطري، إذ أن هذه الاستثمارات لها أهمية بالغة في زيادة حركة النشاط الاقتصادي . عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد النفطية والمالية التي تتأتى من إيرادات النفط والغاز.

-هدف البحث :

يرمي البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها :

* الوقوف على المعوقات التي قد تعيق سياسات الاستثمار في تطوير الاقتصاد القطري، من أجل تقليل الاعتماد على ايرادات النفط والغاز وزيادة الصادرات غير النفطية؛

* التعرف على أثر السياسات الاستثمارية في تنويع الصادرات من التبادل التجاري وتطوير الاقتصاد.

- هيكلية البحث :

تعتمد الدراسة على الأسلوب النظري والعملي لتحليل أثر الاستثمار في قطاع النفط والغاز على تنويع الاقتصاد القطري من خلال إجراء دراسة مقارنة لمؤشرات الاستثمار في دولة قطر ثم تحليل أثر الاستثمار في قطاع النفط والغاز على النمو والتنويع الاقتصادي في قطر.

2.دراسة مقارنة لمؤشرات الاستثمار في دولة قطر:

يعد مؤشر الاستثمار معلومة تساعد المستثمرين على معرفة ما يجري في اقتصاد كل دولة من الممكن أن يتجه لها الاستثمار، و تعتبر الاقتصاديات المتقدمة من الاقتصادات المهمة في العالم التي تحصد في كل لحظة مليارات الدولارات من خلال تصدير مختلف السلع والخدمات بعضها سلع نهائية والبعض الآخر سلع وسيطة، هذه الدول تحتاج إلى الاستثمار وكذلك المواد الأولية من الدول النامية وبالتالي يكون هناك استثمار متبادل بين الدول النامية والمتقدمة، وعلى ضوء هذا الاستثمار يمكن معرفة المؤشرات الاقتصادية في كل دولة، منها ما يكون جاذب للاستثمار ومنها ما يكون طارد للاستثمار. وهناك مكونات لكل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية منها من تؤدي إلى توسيع وتنويع الاقتصاد ومنها ما يؤدي إلى الركود الاقتصادي .

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم الأدوات التي تسمح للمستثمرين من معرفة المعلومات التي تجعلهم يسعون في العمل الاستثماري، وهناك العديد من المقاييس التي يأخذ بها المستثمر منها (CPI) وهو مؤشر أسعار المستهلك، وقد يستخدم صناع السياسات الاستثمارية ، بعض المؤشرات في تحديد اتجاه الاقتصاد العالمي ومنها الدول النامية المضيفة للاستثمارات كالفترة القصيرة أو طويلة المدى في وصول الاستثمارات لهذه الدول **(Ryan , 2023 , 1)** .

لقد تم إعداد أغلب المؤشرات من قبل الوكالات العالمية من أجل تلبية متطلبات إدارة السياسة داخل الدول المستضيفة للاستثمار، وتم تطوير بعض المؤشرات ضمن التوجهات الدولية ، هذه المؤشرات قد تؤثر على إمكانية مقارنة الإحصاءات التي يتم جمعها بواسطة الدول المختلفة كما هو الحال في بعض الانحرافات عن المبادئ والتوجهات الدولية في الواقع، ويمكن أن تكون لهذه

المؤشرات تأثيرات فعلية على إمكانية المقارنة فيما بين هذه المؤشرات، خاصة على مستوى الاستثمارات الدولية. ويمكن التأكيد أيضا على أن الابتعاد المحلي في التوجهات للمؤشرات الاقتصادية عن المبادئ والتوجهات في المؤشرات الاقتصادية الدولية. وهناك مؤشرات تتميز في انخفاض البيانات عن مناخ الاستثمار، وكذلك الطرق التي يمكن من خلالها تصنيف المؤشرات لكل دولة من الدول المضيفة للاستثمارات من قبل المستثمرين، هذا ويمكن أن يعرف المستثمر المعلومات التي تخص المؤشرات الاقتصادية عن الدولة المضيفة من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يمكن من خلال هذه المؤسسات الرسمية نشر البيانات الاقتصادية لكل دولة من دول العالم، والتي يمكن مقارنتها مع إمكانية الدول الأخرى.

جدول رقم (1): مؤشر(PRS) للمخاطر المالية في الدول العربية لعام 2021-2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير في المخاطر
السعودية	1	3	2-
الجزائر	2	2	0
الكويت	3	3	0
قطر	4	6	2-
العراق	4	5	1-
المغرب	5	7	2-
الامارات	6	9	3-
ليبيا	7	1	6
الاردن	8	11	3-
مصر	8	10	2-
سلطنة عمان	9	7	2
اليمن	10	11	1
البحرين	11	13	2
الصومال	12	13	1
تونس	13	15	2
السودان	16	16	0

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2022 , ص 28.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قطر قد حققت تغير سالب أين حلت في المرتبة الرابعة في عام 2021 والمرتبة السادسة عام 2023 ضمن المخاطر المالية المرتفعة، وقد احتلت المرتبة الأولى السعودية من ضمن الدول المنخفضة المخاطر والتي بلغت (1) درجة في عام 2021 وقد ارتفع ترتيب المخاطر الى (3) عام 2023، وقد كانت درجة التغير ارتفعت إلى (-2) درجة بين عامي 2021 – 2023. أما الجزائر فقد جاءت بالمرتبة الثانية من ضمن الدول الأقل للمخاطر المالية وبقي الحال على ما هو عليه في عام 2023، حيث أن درجة التغير بلغت صفر، ولهذا فإن الدول التي يمكن أن تجذب الاستثمار هي السعودية والجزائر والكويت، أما فيما يخص العراق فإن هناك عدم استقرار مالي نتيجة اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة. أما دولة قطر فإنها تسعى لاستغلال الغاز والنفط من خلال زيادة الاستثمارات كاستراتيجية في تنويع مصادر الدخل . وقد احتلت تونس والسودان المراتب الأعلى من ضمن المخاطر المالية نتيجة عدم استغلال مواردها الطبيعة واستثمارها في زيادة مواردها المالية، لذلك نلاحظ أن هناك سعي في قطر من أجل استغلال مواد النفط والغاز في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومن خلال ذلك يمكن أن يكون هناك انخفاض في المخاطر المالية التي تعد من مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمارات في قطر نتيجة تطور مؤشر المخاطر المالية **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022 ، صفحة 28)** .

ويوضح الجدول (2) التالي المخاطر الاقتصادية في مؤشر (PRS) :

جدول رقم (2) مؤشر (PRS) للمخاطر الاقتصادية في الدول العربية لعام 2021-2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير
قطر	1	1	0
الجزائر	2	9	-7
الكويت	2	3	-1
السعودية	3	5	-2
العراق	4	13	-9
الكويت	5	3	2
البحرين	6	5	1
سلطنة عمان	7	7	0
المغرب	8	10	-2
مصر	9	15	-6
الاردن	10	8	2
الصومال	11	10	1
تونس	12	13	-1
الجزائر	13	9	2
اليمن	14	12	2
سوريا	15	16	-1
لبنان	16	18	-2
السودان	16	17	-1

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2022 , ص 29.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ أن قطر احتلت الترتيب الأول في مؤشر المخاطر الاقتصادية، حيث كان ترتيبها الأول من ضمن الدول الأقل مخاطر في عامي 2021 – 2023 ، وقد حافظت على درجة التغير التي بلغت صفر، وهذا يبين أن هناك استقرار اقتصادي والذي يوضح أن مكونات مناخ الاستثمار في قطر من المكونات الجاذبة للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الجزائر في الاستقرار الاقتصادي عام 2021 واحتلت المرتبة التاسعة عام 2023 نتيجة ارتفاع درجة المخاطر نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم استقرار الأسعار النفطية نتيجة تقلبات العرض والطلب للنفط. وتأتي الكويت والسعودية بالمرتبة الثالثة والرابعة على التوالي عام 2021 في انخفاض المخاطر الاقتصادية، بينما احتلت الكويت المرتبة الثالثة، والسعودية المرتبة الخامسة في عام 2023 .

أما العراق الذي يعتبر من الدول الريعية التي تعتمد على النفط فقد جاء بالمرتبة الرابعة في عام 2021 ، وارتفعت المخاطر الاقتصادية في العراق في عام 2023 وبلغ الترتيب (13) حيث ارتفعت درجة التغير إلى (-9) درجة. وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمارات ومنها مؤشر التجارة الدولية للسلع والخدمات، ومؤشرات الإنتاج الصناعي ومؤشر أسعار المستهلك في الدول الصناعية المتقدمة والنامية، ومؤشر الادخار الحكومي، وهناك مؤشر القروض العقارية ومؤشر المصارف والبنوك، وكذلك مؤشرات الاحتياطات النقدية ومؤشر الصادرات ومؤشر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومؤشر المخاطر التجارية والسياسية، والفساد الاقتصادي والمالي والإداري **(Economic Advisers , 2019,PP 35-27)**. ومن خلال ذلك سوف نتطرق في الجدول التالي إلى المخاطر السياسية ودورها في ملائمة مناخ الاستثمار في جذب المزيد من الاستثمارات من أجل التنويع الاقتصادي .

جدول رقم (3): مؤشر المخاطر السياسية للدول العربية في مؤشر (PRS) لعام 2021 - 2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير
الكويت	1	5	4-
الامارات	2	2	0
قطر	2	3	1-
المغرب	2	7	5-
السعودية	2	1	1
الجزائر	3	9	6-
سلطنة عمان	4	4	0
البحرين	4	6	2-
مصر	4	11	7-
الاردن	5	8	3-
تونس	5	9	4-
العراق	6	13	7-
لبنان	7	14	7-
السودان	7	17	10
اليمن	7	15	8-
الصومال	7	18	11-
ليبيا	7	12	5-
سوريا	7	16	9-

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2022 - 2024 , صفحات متعددة .

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن دولة قطر احتلت الترتيب الثاني من ضمن الدول الأكثر استقرارا والتي حصلت على المرتبة الثانية مناصفة مع دول أخرى وبعد الكويت التي احتلت المرتبة الأولى عام 2021 نتيجة للاستقرار السياسي ، وارتفعت المخاطر عام 2023 ومن خلالها حصلت قطر على المرتبة الثالثة من ضمن الدول الأقل خطورة عام 2023، أما العراق فاستقر على الترتيب (6) درجات عام 2021، وارتفعت درجة المخاطر حتى بلغ الترتيب (13) درجة.

وكذلك الجزائر التي حصلت على الترتيب الثالث عام 2021 حيث أن هذه الدول تعد دول مستقرة سياسياومن الممكن أن تكون جاذبة للاستثمارات واستغلال مواردها الطبيعية في تنويع مصادر الدخل؛ أما عام 2023 فقد ارتفعت درجة المخاطر السياسية في أغلب الدول العربية كما هو الحال في العراق ولبنان والسودان واليمن والصومال وليبيا وسوريا والتي حصلت على الترتيب (7) درجة في مؤشر المخاطر السياسية، لذلك تعتبر من الدول الطاردة للاستثمارات.

3. أثر الاستثمار في قطاع النفط والغاز على النمو والتنويع الاقتصادي في قطر:

يؤثر الاستثمار على نمو في معدلات التنمية والنمو الاقتصادي من خلال زيادة وتنويع مصادر الاستثمار وتأمين مستوى مرتفع من المعيشة للسكان، وكذلك تأمين المستوى المعيشي للأجيال القادمة في المستقبل . وكذلك يعمل الاستثمار على خفض معدلات التضخم من خلال الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي من خلال اتباع سياسة اقتصادية ومالية مستقرة، وهذا ما يوفر مناخ ملائم ومحفز لرجال الأعمال للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تنويع مصادر الدخل، وكذلك اتباع التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وتشجيع الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع على جذب الاستثمارات. كما أن الاستثمار سوف يخلق اقتصاد متطور قادر على المنافسة مع الاقتصادات العالمية . وإقامة العلاقات التجارية القائمة على تنوع التبادل التجاري **(Saad , 2023, P5)** .

وعليه فإن قوة الاقتصاد القطري تنبع من القيادة الحكيمة التي تتبنى سياسات اقتصادية واستثمارية بعيدة المدى ، حيث أن النظرة الاقتصادية في قطر تعود إلى خطة تنمية طموحة وطويلة الأمد في إطار الرؤية الوطنية عام 2030 في تنويع اقتصادها ومصادر إيراداتها، حيث يتزايد الانفاق الاستثماري على البنية التحتية التي تضم الرياضة والرعاية الصحية والاتصالات والنقل والتعليم، وهذا الانفاق يعد جزء من السياسة الاقتصادية من الخطة التنموية، وكذلك فإن النمو الصحي يشكل من النمو الاقتصادي في أزمات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من خلال استراتيجية التنويع الاقتصادي التي أثبتت نجاحها عند البدء بالسياسة الاقتصادية، وعليه تعتبر قطر واحدة من الدول التنافسية في المجال الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والعالم، من خلال زيادة صادراتها من النفط والغاز واستثمارها في تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، كذلك فإن الاقتصاد القطري لا يتأثر كثيرا في انخفاض أسعار النفط نتيجة اعتماد الاقتصاد على القطاعات غير النفطية للتعويض عن النقص في الايرادات النفطية **(Abdulaziz , 2023 , P1)**، وهناك تشديد على السياسة

النقدية، وكذلك هناك نمو في قطاع السياحة نتيجة زيادة الوافدين من السياح إلى قطر بسبب مركزها الرياضي العالمي من خلال استقبال (14) حدث رياضي عالمي , كما أنه من المتوقع نمو قطاع الهيدروكربونات بنسبة (1,3%) نهاية عام 2023 وبداية عام 2024 نتيجة ضعف الطلب العالمي على النفط، وزيادة الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات في الأجل المتوسط والبعيد، وسوف ينخفض نمو أسعار المستهلك بسبب الأوضاع المالية العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية والضرورية في العالم نتيجة انخفاض الطلب على هذه السلع . وكذلك سوف يصل فائض الميزان المالي إلى (5,7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2023 – 2024 بسبب زيادة إيرادات الهيدروكربونات المتزايدة في العالم، ومن المتوقع أن يكون هناك فائض في الحساب الجاري في عام 2024 بسبب زيادة الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات والقطاعات الأخرى **(World Bank , 2022, 1-2)**، ومن الممكن أن نتعرف على الموازنة العامة في قطر وحسب الجدول رقم (4) التالي :

جدول رقم (4) الموازنة العامة في قطر لعامي 2021-2022 ونسبة التغير

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2021	2022	التغير%
الإيرادات النفطية	27,6	35	12,9
الإيرادات غير النفطية	38,5	42	9,1
إجمالي الإيرادات	160,1	196	22,4
الرواتب والأجور	57,9	58,5	1,0
المصروفات الجارية	60,7	67,2	10,7
المصروفات الرأسمالية	4	4,6	15,0
المشروعات الاستثمارية	72,1	74	2,6
إجمالي المصروفات	194,7	204,3	4,9
فائض /عجز الموازنة	34,6-	8,3-	7,4

المصدر: جهاز التخطيط الاحصائي ، الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021-2023، العدد (13)، قطر، 2022.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإيرادات النفطية في عام 2021 بلغت (27,6) مليون دولار ارتفعت إلى (35) مليون دولار وبنسبة زيادة تصل إلى (12,9%) . وقد كانت الإيرادات غير النفطية تزيد على الإيرادات النفطية نتيجة زيادة المشاريع الاستثمارية في القطاعات غير النفطية، وقد بلغت (38,5) مليون دولار وبزيادة عن الايرادات النفطية عام 2021 تصل إلى (10,9) مليون دولار؛ أما في عام 2022 فقد بلغت الإيرادات غير النفطية (42) مليون دولار

وقيمة الزيادة عن الايرادات النفطية تصل إلى (7) مليون دولار، أما إجمالي الإيرادات في عامي 2021-2022 بلغت (160,1 و 196) مليون دولار على التوالي، وكانت قيمة المصروفات في نفس العامين السابقين بلغت (194,7 و 104,3) مليون دولار على التوالي، وهذا ما أدى إلى وجود عجز في الموازنة بلغ (-34,6) مليون دولار عام 2021، وانخفض العجز في عام 2022 إلى (-8,3) مليون دولار . ومن خلال ذلك فإن انخفاض العجز جاء نتيجة زيادة المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة تنويع مصادر الدخل. ويوضح ذلك أن الاقتصاد القطري مبني على المشاريع الاستثمارية التي جعلت من الاقتصاد ينمو بشكل متسارع في مختلف القطاعات، والجدول التالي يبين تخصيصات رأس المال القطري للمدة من عام 2020 إلى عام 2022 .

جدول رقم (5) تخصيصات رأس المال القطري للمدة (2020-2022)

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2020	2021	2022
رأس المال المرجح للمخاطر	17,6	18,8	18,1
رأس المال التنظيمي المرجح للمخاطر	18,0	19,2	19,3
رأس المال الاستثماري	9,6	9,8	8,7
إجمالي رأس المال	45,2	47,8	46,1

Source: Qatar Central Bank , Banks' Performance Indicators , Indicator Group , Qatar,2023.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال المرجح للمخاطر والمتمثل في المبالغ التي تستثمر في المشاريع الاستثمارية المعرضة للخسارة نتيجة الظروف غير الطبيعية، بلغ (17,6) مليون دولار عام 2020، وارتفع إلى (18,8) مليون دولار عام مليون دولار عام 2021 نتيجة آثار الوباء الذي تعرض له العالم (كوفيد-19) لينخفض إلى (18,1) مليون دولار عام 2022 بسبب انخفاض حدة الوباء وزيادة حركة النشاطات الاقتصادية العالمية؛ أما رأس المال التنظيمي المرجح للمخاطر فقد بلغ (18,0) مليون دولار عام 2020 وارتفعت قيمة المخاطر في رأس المال إلى (19,2) مليون دولار عام 2021 ، نتيجة الأسباب السابقة ارتفع الى (19,3) مليون دولار، حيث أن هذه الأموال تخصص للاستثمارات التي قد تتعرض للمخاطر وتسمى الاستثمارات المغامرة . وقد كانت قيمة رأس المال الاستثماري الذي قد لا يتعرض للمخاطر أقل فكانت (9,6) مليون دينار عام 2020 ، وارتفعت إلى (9,8) مليون دولار عام 2021 . وانخفضت قيمة رأس المال الاستثماري إلى (8,7) مليون دولار عام 2022 . ومن خلال ذلك فقد بلغ اجمالي رأس المال المستثمر (45,2) مليون دولار عام 2020 ثم ارتفع إلى (47,8) مليون دولار عام 2021 وبعد ذلك انخفضت قيمة

إجمالي رأس المال إلى (46,1) مليون دولار. ويوضح الجدول رقم (6) عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتوزع على الدول العربية ومن ضمنها دولة قطر لعام 2022.

جدول رقم (6): المشاريع الاستثمارية في قطر لعام 2022

الدولة	الترتيب	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة الاستثمارية مليون دولار
الامارات	1	890	923	38871	10837
السعودية	2	201	217	20249	13249
مصر	3	130	148	61063	106996
قطر	4	133	135	13972	29779
المغرب	5	64	71	21074	15308
سلطنة عمان	6	35	35	8071	9795
البحرين	7	21	24	2743	2199
تونس	8	12	13	1706	402
العراق	9	7	10	2960	1039
الاردن	10	9	10	820	377
الكويت	11	6	6	777	555
لبنان	12	5	5	91	12
ليبيا	13	5	5	2240	6362
الجزائر	14	4	4	1908	136
فلسطين	15	3	3	100	25
جيبوتي	16	2	2	154	2469
السودان	17	2	2	91	174
اليمن	18	2	2	113	358
موريتانيا	19	1	1	16	55
الصومال	20	1	1	70	109

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2023 , ص 56.

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى من ناحية عدد المشاريع الاستثمارية، وقد كانت عدد المشاريع (923) مشروع استثماري. ويبلغ عدد الشركات الأجنبية الإماراتية التي تعمل في مجال الاستثمار (890) شركة استثمارية، والتكلفة الاستثمارية بلغت قيمتها (10837) مليون دولار، توظف (38871) منصب عمل، تليها بالمرتبة

الثانية المملكة العربية السعودية بـ(217) مشروع استثماري، و(201) شركة استثمارية بتكلفة استثمارية وصلت الى (13249) مليون دولار . أما عدد الوظائف فقد بلغ (20249) وظيفة . وفي المرتبة الثالثة جاءت مصر بـ(130) شركة استثمارية و (148) مشروع استثماري وكان عدد الوظائف من خلال الاستثمار (61063) وظيفة، وأن تكلفة هذه المشاريع الاستثمارية تصل قيمتها إلى (106996) مليون دولار، أما قطر فاحتلت المرتبة الرابعة في عدد المشاريع الاستثمارية، وأغلب هذه المشاريع تستثمر في القطاعات غير النفطية، وكذلك في قطاع النفط والغاز، وبلغ عدد المشاريع (135)مشروع استثماري , وعدد الشركات وصل إلى (133) شركة استثمارية من جنسيات أجنبية مختلفة . وقد بلغ عدد الوظائف في هذه المشاريع (13972) وظيفة، وبلغت تكلفة المشاريع (29779) مليون دولار، هذا وقد حصلت على المراتب الأخيرة كل من موريتانيا والصومال.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن قطر لديها سياسة استثمارية التي تهدف منها تنويع الاقتصاد القطري من أجل زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية . هذا ويوضح الجدول رقم (7) معدلات النمو الاقتصادي في قطر .

جدول رقم (7) معدلات النمو الاقتصادي في قطر للمدة 2020 -2022

الدولة	% 2020	% 2021	%2022
قطر	3,6-	1,5	4,0

المصدر: - صندوق النقد العربي و آفاق الاقتصاد العربي , العدد (18) , الامارات , 2023 , ص 54 .

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي بلغ (-3,6%) في عام 2020، ثم ارتفع إلى (1,5%) عام 2021 وفي هذا العام بدأت الاقتصادات بإعادة نشاط التبادل التجاري ومنها سلعة النفط نتيجة زيادة الطلب على النفط. وفي عام 2022 ارتفع معدل النمو الاقتصادي في قطر إلى (4,0 %) بسبب ارتفاع أسعار النفط نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات العالمية .

5.خاتمة:

مما تقدم في هذا البحث نلاحظ أن هناك تأثيرا إيجابيا للاستثمار على الاقتصاد القطري وخاصة في قطاع النفط والغاز الذي يعد المحرك الأساسي للقطاعات النفطية مثل صناعة تكرير النفط، وصناعة البتروكيمياويات وصناعة الإطارات وغيرها من الصناعات النفطية ، كما يؤثر الاستثمار على زيادة الإنتاج والتصدير للقطاعات غير النفطية . حيث أن نجاحه نتيجة مناخ الاستثمار الذي أدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات بسبب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي والحد من الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفيما يلي نتائج وتوصيات البحث.

النتائج: توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

– يعتبر المؤشر الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي تعمل على إعطاء المعلومات التي يمكن أن تسهل عملية الاستثمار من قبل المستثمرين حول ما يجري إن كان هذا الاقتصاد جاذب أو طارد للاستثمارات وخاصة في الدول المضيفة؛

- يؤثر الاستثمار في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة وتنويع مصادر الاستثمار وزيادة رفاهية المجتمع في دولة قطر، وكذلك يؤدي إلى تأمين العيش السليم إلى الأجيال القادمة؛

– إن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي يجعل من مناخ الاستثمار محفز للاستثمار، وكذلك نقل التكنولوجيا المتقدمة في قطر، ويؤثر في زيادة وتنويع الانتاج ، وتشجيع الانتاج المحلي ؛

–للاستثمار أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد القطري، من خلال تشجيع وزيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز والذي بدوره سوف يزيد من الإنتاج والصادرات التي تؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية ومنها القطاع المالي والمصرفي والسياحة والزراعة والصناعة .

التوصيات: في ختام البحث تقدم الدراسة جملة من التوصيات الهامة على النحو الآتي:

– لابد من زيادة الأموال لدى المستثمرين عن طريق الأرباح التي من الممكن الحصول عليها من الاستثمارات وخاصة في قطاع النفط والغاز، من خلال الشراكة بين الشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية؛

–الاهتمام بمكونات مناخ الاستثمار من الدول التي تهدف في سياساتها الاقتصادية على تشجيع الاستثمار، من خلال استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ملائم ومحفز لرجال الأعمال

المستثمرين، من أجل زيادة وتنويع الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يؤدي إلى تنويع الايرادات؛

– من أجل زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية المجتمع في قطر، وتأمين العيش السليم إلى الأجيال القادمة، لابد من العمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومنها مورد النفط والغاز من خلال زيادة وتنويع مصادر الاستثمار؛

– زيادة عدد المصانع في مجال الطاقة، من خلال تشجيع المستثمرين حتى تزيد من حدة التنافس في المجال الاقتصادي في العالم، والتي تعد قطر واحدة من الدول منخفضة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

6.قائمة المراجع:

1.6. المراجع العربية:

-- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2020 – 2023) , نشرة ضمان الاستثمار , العدد (1) , الكويت .

-- الدبيات , محمد بن عدنان (2019) , الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعودية , في ظل رؤية المملكة 2030 , المحفزات والتحديات , السعودية .

-- خلف , دلال اسماعيل (2021) , دور الانفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي في العراق , دبلوم عالي , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العراق.

--عبد الحسين , زين العابدين محمد (2021) , العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة العراق , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , العراق .

--حمزة , حسن كريم (2012) , مناخ الاستثمار في العراق , مجلة الغري , السنة الثامنة , العدد (23) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , العراق .

--جهاز التخطيط الاحصائي(2022), الافاق الاقتصادية لدولة قطر 2021-2023 , العدد (13) , قطر .

-- صندوق النقد العربي (2023) , افاق الاقتصاد العربي, العدد (18) , الامارات .

2.6.المراجع الأجنبية :

--Walid Laamari(2019), Legal stability And its impact on foreign investment , Doctoral thesis , University of Batna , Algeria .

-- Ryan Barnes(2023), Economic Indicators You Should Know for Investment .

--– OECD(2002) , Comparative methodology Analysis: Consumer and project Price indicators , Main economic Indicators , Paris , .

-- Economic Advisers (2019), Economic Indicators , 116th Congress, 1st Session , Includes data available as, US , .

-- Saad, Al-Hitmi(2023), Qatar – Economic Diversification in Qatar National Vision 2030 , Qatar .

-- Abdulaziz A Al-Ghorairi(2023), The Rise of Qatar: an Economic Success Story. Commercial Bank , Qatar .

-- World Bank(2022), Macro poverty outlook indicators Qatar , Washington .

-- Qatar Central Bank(2023), Banks' Performance Indicators , Indicator Group , Qatar.